



(الناصرية) السيد محمد حسن بن السيد محمد تقي الموسوي (ت1263هـ)

تحقيق

م.د دغير طعمة رسن

المديرية العامة لتربية ميسان

duair22@gmail.com

المستخلص

الحمد لله على نعمه التي لاتعد ولا تحصى وله الشكر دائماً أبداً والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله وصحبه اجمعين. إن للعربية وعلومها أهمية كبيرة لدى الباحثين والدارسين سيما ممن كانت دراسته تدور حولها وفي أفلاكها، ولا يخفى ما لها من ارتباط بالدستور الإلهي وأن فهم اساليبها وفنونها يعد ممهداً للطريق الذي يؤدي إلى الغوص في بحار هذه المعجزة الربانية وخاصة لدى المفسرين؛ لإرتباطه بمعرفة وفهم القرآن الكريم، ومن هذه العلوم علمي الاشتقاق والتصريف مدار البحث الموسوم بـ(الناصرية) للسيد محمد حسن بن السيد محمد تقي الموسوي، ونلاحظ أن المؤلف كان يشير إلى كتاب شرح الشافية لرضي الدين الاسترلابادي، وكان يذكر الآراء ثم يتبعها بالتعقيب والرد والموافقة، وكان يذكر العالم باسمه تارة أو كتابه تارة أخرى، وكانت آراءه تدل على ما يمتلكه من معرفة وثقافة في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية: الناصرية، محمد، حسن، الاشتقاق، الموسوي .

**(Al-Nasiriyah) Al-Sayyid Muhammad Hassan bin Al-Sayyid Muhammad
Taqi al-Mousawi (d. 1263 Ah)**

Investigation

Dr. Duair Tuama Resen

The General Directorate of Education of maysan

duair22@gmail.com

Abstract

Thank God for his innumerable blessings and his everlasting thanks and prayers and peace for the good of the wilderness Muhammad, his God and his companions all It is no secret that it has a connection with the divine Constitution and that understanding its methods and Arts is paving the way that leads to diving into the seas of this divine miracle, especially for interpreters; because of its connection with the knowledge and understanding of the Holy Quran, and one of these sciences is the science of derivation and drainage research orbit marked with(Nasiriyah) by he would mention the opinions and then follow them by commenting, responding and agreeing, and he would remind the world of his name one time or his book another time, His views were indicative of his knowledge and culture in this area .

Keywords : Nasiriyah, Muhammad, Hasan, derivation, Musawi

مدخل تمهيدي :

حياة المؤلف⁽¹⁾:

اسمه:

السيد محمد حسن بن السيد محمد تقي بن محمد سعيد ابن محمد صادق بن أبي القاسم بن السيد محمد باقر الموسوي اليزدي .

ولادته:

ولد بأصفهان حدود (1207 هـ) .

مؤلفاته:

لم تذكر لنا المصادر مؤلفاته، اذ اقتصر من ترجم له على ذكر فقط (رسالة في إعجاز القرآن الكريم)، أوله [.. الحمد لله الذي وفقنا للوصول إلى معرفة دقائق المعاني والبيان..] فرغ منه في طهران (1254هـ) وهو مختصر في (32 ص)، طبع بطهران بسعي السيد مصلح الدين محمد حسين بن محمد تقي، ابن المؤلف في سنة (1365هـ) .

وفاته:

توفي بأصفهان سنة (1263هـ) .

نسبة المخطوط:

ذكر اسم المؤلف في بداية المخطوط، وفي فهرس مخطوطات فنخا⁽²⁾ ، ولم تذكر المصادر التي ترجمة للمؤلف نسبة المخطوط له .

منهج التحقيق:

بعد أن تم لي اختيار النسخة، شرعت بنسخ الأصل، وهي نسخة مكتبة آية الله السيد المرعشي - قم، رقم (10344)، واتبعت في النسخ قواعد الرسم الإملائي الحديث.

ثبت المتن كما هو على النسخة الفريدة، وفي حال خطأ بعض الكلمات يتم الإشارة إليها في الهامش .

1- ضبطت الأساليب النحوية، وما يحتمل اللبس .

2- أشرت إلى مواضع الأقوال النحوية واللغوية في كتب أصحابها، أو الكتب التي نقلت عنهم وفي حال تعذر الحصول على المصدر المذكور فيه القول، أشرت إلى ما لم أعثر عليه من المصادر .

4- استعمال علامات الترقيم المتعارف عليها .

6- أثبت أرقام صفحات المخطوط في نهاية كل ورق بدلا من نظام التعقيب الذي اعتمده المؤلف، ووضعها بين خطين مائلين // ، ورمزت للوجه (و)، والظهر (ظ)، وللورقة (ق).

وصف نسخ المخطوط:

1- ينظر: الزريعة: 94/11، بحار الأنوار: 181/102.

2- ينظر: فهرس مخطوطات فنخا: 743/32 .

تم الحصول على نسخة فريدة من المخطوط مكتبة آية الله السيد المرعشي - قم، رقم (10344)، مكونه من (7) صفحات ورقها اصفر كامل قياسها 11×16سم، عدد الأسطر في الصفحة الأولى (13)، أما بقية الصفحات (15) سطرًا، والصفحة الأخيرة (4) اسطر، الخط نسخ، الغلاف جلد تيماج، لا يوجد في نهايتها اسم ناسخ ولا تاريخ للمخطوط، وإنما ذُكر في بدايتها إنها احتمال بخط المؤلف، وفيها حواشي، وتقع ضمن مجموعة من الرسائل .

الصفحة الأولى من المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلص صدورنا عن الحسد والاعتساف، ونور قلوبنا بنور المعرفة والإنصاف، والصلاة والسلام على أكرم عبده الذي يتصف بكل محامد يمكن بعثه به الاتصاف، وعلى آله الأطهار الأبرار الأشراف، وبعد فيقول العبد المحتاج إلى ربه الغني محمد حسن بن محمد تقي الموسوي زاد الله تبارك وتعالى توفيقاته: أنه لا يخفى أن امتياز العلوم بعضها عن بعض بإعتبار تمايز موضوعاتها، فكل مسألة لا



يليق أن يُذكر في كل كتاب، ولا يجوز أن يُهمل في كل باب، فبعض المسائل لا بد وأن يبين في علم، ويجب أن يُترك في علم آخر، وبعضها يُذكر في علمين فصاعداً باعتبارات متغايرة لا باعتبار واحد مثلاً لفظ الفلاني يُذكر في متن اللغة باعتبار بيان معناه الحقيقي والمجازي أو بيان موارد استعماله مطلق، وهذا بعينه مذكور في علمي الاشتقاق والتصريف باعتبار أخذ بعض ألفاظ آخر منه أو أخذه من آخر أو باعتبار الصحة والإعتلال .

وفي علم القراءة باعتبار أنه إذا وَقَفَ عليه أو وُصِلَ أو أُمِلَ فحكمه كذا من السكون أو الرَّوم⁽¹⁾ أو الإشمام⁽²⁾ أو التضعيف أو القلب أو الحذف أو نقل الحركة / و1/ إلى غير ذلك .

وفي علم النحو باعتبار أنه إذا أنضم إلى آخر فحكمه كذا في الإعراب والبناء والإنصراف وعدمه، وإعرابه أمّا تام أو ناقص وعلى التقديرين أمّا بالحروف أو الحركات وغير ذلك .

وفي علم المعاني باعتبار أنه إذا ذُكِرَ في هذا الموضوع مثلاً، فمقتضى الحال أن يكون معرفة أو نكرة أو مقدماً أو مؤخراً أو إذا ذُكِرَ بعده شيء آخر يحتاج إلى الربط أو ضمير الفصل أو النسبة بينهما كمال الاتصال أو الانقطاع أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين أو يكون مؤكداً أو خالياً عنه إلى غير ذلك .

وفي علم البيان أنه حقيقة أو مجاز مفرد أو مركب مرسل أو استعارة، وهي أمّا تحقيقية أو مكنية أو تخيلية أو تمثيلية أصلية أو تبعية مطلقة أو مرشحة⁽³⁾ أو مجردة⁽⁴⁾ .

وكذا في علم البديع بأنه إذا ذُكِرَ مع غيره يكون طباقاً أو تضاداً أو تديبجاً⁽⁵⁾ أو مقابلة أو مزوجة أو عكساً أو رجوعاً أو تورية أو لفاً و نشرأ⁽⁶⁾ إلى غير ذلك .

وكذا في المنطق باعتبار أنه إذا صار كُبرى⁽⁷⁾ شكّل الأول، فشرط الكلية والأسباب أو مسوّر⁽⁸⁾ أو غير مسوّر أو إذا جُعِلَ جزءاً قياسي، فأما جمع أو شرط اقتراني أو استثنائي إلى غير ذلك .

وكذا في أصول الفقه أنه من حيث المعنى مطلق أو مقيد عام أو خاص مجمل أو مبين ظاهر أو مؤول أو الحكم المتعلق به تعلق بمهية هذا المفهوم أو بفرد منه أو يكون منطوقه كذا أو مفهومه كذا، وكذا في سائر العلوم /ظ1/ .

- 1- الرَّوم: صوتٌ ضعيف، كأنك تروم الحركة ولا تُثَمِّها، وتختلسها اختلاسا، وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصير؛ لأنّ فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحرّكاً، ينظر: شرح المفصل للزمخشري: 209/5.
- 2- الإشمام: وهو أن تشير بعد الحرف إلى الضمّة، ويختصّ بالبصير دون الأعمى، وهو لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة، وعند البصريين مختصّ بالضمّ. وأمّا عند الكوفيين فيشارك الضمّ فيه الكسر، ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: 120، البديع في علم العربية: 680/1، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: 217/4.
- 3- هي ما ذكر معها ملائم المشبه به أي: المستعار منه، ينظر: علم البيان عبد العزيز عتيق: 186.
- 4- وهي ما ذكر معها ملائم المشبه أي: المستعار له، ينظر/ المصدر نفسه: 187.
- 5- التديبج: من الطباق نوع يسمى تديبجاً؛ وهو: أن يذكر في معنى- كالممدح أو غيره- ألوان بقصد الكناية، أو التورية، ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم : 373/2، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع: 258.
- 6- وهو في لسان علماء البيان عبارة عن ذكر الشينين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقيد ثم يوقى بما يليق بكل واحد منهما اتكالا على أن السامع لوضوح الحال يرد إلى كل واحد منهما ما يليق به، وهو في الحقيقة جمع ثم تقريظ، واشتقاقهما من قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها، ومنه قوله تعالى: وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ، (الشورى/28) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: 212/2.
- 7- وهي المقدمة التي يكون فيها اللفظ أعم، مثل قولك: كل إنسان حي، وكل حي جوهر، فالتى فيها ذكر الجوهر اعم...، ينظر: التقريب لحد المنطق: 113.
- 8- السور: اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها سلباً أو إيجاباً، (وَالسُّورُ كُلِّيًّا) متى؟ إن دل على الإحاطة بجميع أفرادها، (وَجَزِيًّا) إن دل على الإحاطة لبعضها، المختصر الوجيز في شرح السلم المنورق: 15/3.

إذا تقرر ذلك بعلم أن اللفظ الواحد يمكن أن يذكّر في غالب العلوم ولكن بإعتبارات مختلفة، فحينئذ نقول: أن الأبواب المزيد فيه ليس من وظيفة اللغوي بيانها حتى يتشبت بكلامهم على صحتها وفسادها، إذ ليس من وظيفتهم بيان اشتقاق الألفاظ بعضها من بعض إذا كان تحت القوانين الكلية المحررة في علم آخر وهو علمي الاشتقاق والتصريف، بل لو ذكروا أحياناً لا بد أن يكون له خصوصية ما حتى يذكرون، لا مطلقاً مثل أن يكون له معنى خلاف معناه القياسي أو استعمال غير استعمال المقتضى للقياس والقاعدة أو هيئة غير هيئته المأنوسة، ألا ترى إن الصرفيين يذكرون في كتبهم أن نحو كذا يُجمع على كذا، مثلاً نحو: حمل على أحمال، وحُمول، وقِداح وأرجل وصنوان وذُوبان وقردة .

والصفة نحو: جُف أجلاف وأجلف نادراً⁽¹⁾ وغير ذلك من الأبنية أو نحو لفظ فلان يصغر على كذا إن كان ثلاثياً أو رباعياً أو إذا كان خماسياً يحذف منه الآخر أو الزائد في الوسط كسفرجل ومنطلق على سُفَيْرِج ومُطَيِّيق⁽²⁾ ونحو ذلك .

وكذا النسبة إلى المفرد كذا وإلى المركب يحذف منه الصدر أو العجز أو يحرك عينه إذا كان كذا كل ذلك مصدرراً بلفظ نحو اشعاراً بأن كل ما كان داخلاً تحت هذه الهيئة يترك معه في هذا الحكم .

ومع ذلك كتب اللغة خالية عن جُلّها إذ لو أُريد بيان جميع /و2/ هذه الأحكام وبيان مجيء كل لفظ على كل هيئة من الجمع والتصغير والنسبة والماضي والمضارع والأمر والمجرد والمزيد لم يبق قرطاس ليذكر فيها هذه الأحكام، ولو أمكن لصار كتاباً لم يحمله ألف بعير، ولزم أيضاً أن لا يكون للكتب الصرفية فائدة، وأن يكون تصدير موضوع الأحكام بلفظ (نحو ومثل) وغير ذلك لغواً مفسداً لفهماً لخلاف مرادهم، بل لا بد من تقييد الكم بالمادة الخاصة، وأن لا يكون هذه الأحكام قواعد كلية .

ولا يجوز التصدي إلى غيرها من الألفاظ المشتركة معها في الهيئة .

وأن يكون وضع المشتقات والأبواب المزيد فيها شخصية لا نوعية، ولم يتفوه به أحد من لدن آدم إلى عصرنا هذا، ومع ذلك كثيراً من الألفاظ الذي ثبت في العربية استعماله وصحته صنع القاموس، وكتب غيره عنه كتخرّج وتَعَطَّم وتفهم من باب التفعّل بالخصوص، ونظير ذلك أكثر من أن يحصن .

ولزم أيضاً أن يقال: أن كتب الصرفية سفه، وأهل الصرف سفهاء، ولأن يخطئ العلماء الذين راجعوا في جميع الأعصار⁽³⁾ إلى كتبهم، وكل ذلك كما ترى إذا تقرر ذلك نقول: أن باب (التفعّل) يجبي لمعانٍ منها صيرورة الشيء ذا أصله، قال نجم الأئمة⁽⁴⁾: كُتَاهِل وتَأَلَم وتَأَكَل وتَأَسَف وتَأَصَل وتَفَكَّك وتَأَلَب: أي صار ذا أهل، وألم، وأكل: أي صار مأكولاً، وذا أسفٍ، /ظ2/ وذا فلكٍ وذا ألبٍ⁽⁵⁾، فحينئذ يكون التبصق بمعنى: صار ذا بصاق، والبصاق اسم جامد كما في القاموس⁽⁶⁾، قالوا عنه: البُصَاق، كغرابٍ، والبُصَاقُ والبُزَاقُ: ماء الفم إذا خرّج منه، وما دام فيه: فَرِيقٌ⁽⁷⁾ انتهى .

1- وهو من باب "فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين على "أفعال" وجاء جمعه على "أفعل" نادراً، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاسترأبادي: 443/1 .

2- كل اسم حُذِف منه حرف أو حرفان، في صغيره جاز أن يعوّض ممّا حُذِف منه الياء؛ كما في تصغير (سفرجل) و (منطلق)، ينظر: الملحّة في شرح الملحّة: 670/2-671 .

3- أي العصور .

4- محمد بن الحسن الاسترأبادي، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) المعروف بالرضي، وبالشارح، وبنجم الأئمة، ونجم الملة والدين، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي. من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة، حاشية على شرح الجلال الدواني لتهديب المنطق والكلام، ينظر: الطبقات السنّية في تراجم الحنفية: 2/42، الأعلام: 6/86، معجم المؤلفين: 9/183 .

5- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأسترأبادي: 107/1 .

6- ينظر: جمهرة اللغة: 1/348، المحكم والمحيط الأعظم: 6/262، لسان العرب: 10/21 .

7- ينظر: القاموس المحيط: 868 .

فإذا أدرنا أن نقول: الشخص الفلاني صار ذا بصاق نحتاج إلى فعل نشئت منه ليفيد هذا المعنى، فهو أمّا المجرد أو المزيد فيه الذي يفيد هذا المعنى، أمّا المجرد فلا سبيل إليه؛ إذ ليس المجرد تحت قاعدة تفيد هذا المطلوب، فتعين الثاني أعني المزيد فيه، وليس كل باب منه يفيد هذا المعنى، بل إنّما ثبت لباب التفعّل، فتعيّن أن يقال: تبصّق .

فمن أدعى أنّي اشتق من المجرد مثل: بصق، قلنا: بأي قاعدة تحكم بذلك، وكل ما يتصور هنا مفقود، وبأي قياس تشتق منه المجرد دون المزيد مع أنّ المزيد داخل تحت القانون دون المجرد، فإن ادعى أنه مصدر واشتقاق الفعل منه قياس .

قلنا: يأبى عنه ذلك كلام قاموسكم الذي تستدل به، إذ صريحه أنه اسم جامد كما مرّ، ولا أظن أحد أدعى أنه مصدر، ولو سلم أنه مصدر في الواقع وقطعنا النظر عن كلام القاموس وغيره من أهل اللغة إذ لو كان صحّ لكان بمعنى الفعل لا الإنفعال، والمراد هو الثاني لا الأول، فمرّة يقال في الفارسية: أنداخت آب رعم ن⁽¹⁾، ومرّة يقال: خلط از سينه زيد كنده عد⁽²⁾، وزيد كرويد صاحب آن خلط، وقبول اين معنى نحو⁽³⁾، فاذا/و3/ كان المراد المعنى الثاني، ولا يمكن التعبير عنه من المجرد بل لا بد من فعلٍ دلّ على هذا المعنى وهو التفعّل كما يقال: بصق فتبصّق .

ثم إنّه قال: لا يمكن مجيء كل مادة من هذا الباب ومثّل بنحو: تأكل، فانه لا يجوز استعماله .

قلنا: بعد ما اصلناه من الأصول والقواعد لا يمكن انكار هذا المعنى، وبمجرد الأئس بألفاظ مخصوصة لا يصح أن يقال: غير المأنوس غير صحيح، إذ غير المأنوس أعم من الغرابة التي تصير سبباً لعدم فصاحة الكلام، وأما ما مُثّل بنحو: تأكل، فكلام نجم الأئمة يكذب ما مرّ، والقاموس شاهد صدق عليه (أي على التكذيب) مع إنّنا لا نحتاج إلى بيانه إذ كان تحت القاعدة والقياس، وليس من وظيفة اللغوي بيانه كما مرّ، بل من وظائف أهل الاشتقاق .

ثم نقول: كيف يتخيل أن يقال: أن لفظ كذا يصح استعماله إذا لهج به العربي الذي لم يعرف كنه المعاني ودقائق المياني، ولفظ كذا لا يصح استعماله إذ العربي لم ينطق به مع أنه مستعمل في عبارات⁽⁴⁾ العلماء الأعلام الذي ينجلي بنور افكارهم المطالب الدقيقة مع القول: بأنّ وضع المشتقات نوعي لا شخصي مع إنّ المصادر الجلية كالأبوة والبنوة، والاشتقاقات الفرضية أكثر من أن تُحصى .

ثم نقول على سبيل الاجمال حاسماً لمادة الاشكال: أنّ من ادعى عدم صحة اشتقاق التفعّل من البصاق يلزمه /ظ3/ أمور :

الأول: أن يقول: أن أوضاع المشتقات شخصية لا نوعية إذ لا معنى للقول بأنها نوعية، ومع ذلك لا بدّ من ثبوت كل باب باب، وكل على كل معنى من القرب .

الثاني: أن يقول: أن وظيفة اللغوي أن يبين جميع ما يمكن أن يشتق من كل مادة، ويبين جميع أحكام كلّ لفظ، إذ لا فرق في الاشتقاق، وسائر أحكام الكلمة من التصغير والجمع والنسبة والإمالة ولحذف والإعلال والإبدال وغير ذلك .

الثالث: أن يقول: أنّ متن اللغة باحث عن أحوال الاشتقاق والتصريف أيضاً، وهذه الثلاثة علم واحد مع تعابير الاعتبارات، بل يقول أنّ جميع العلوم الأدبية لا بد أن يذكر في متن اللغة إذ لا فرق بين بعض

1- المعنى: رمي الماء، ينظر: الترجمة العربية الفارسية:90.

2- المعنى: بلغم من صدر زيد، المصدر نفسه:93.

3- المعنى: وقبول هذا المعنى والأسلوب، المصدر نفسه:96.

4- أي: عبارات .



الأشواوع وبعض آخر إلاباعأار آغاير الاعأبار؁ فإذا عَمَمَ الاعأبار فيءءل علمي الاشأاق والاصريف ءل غيرهما في سائر العلوم العربية.

الرابع: أن يقول: باأاء هذه العلوم أو بطلان علمي الاشأاق والاصريف .

الخامس: أن يقول: أن كل ما ءكِرَ في العلمين وُضِعَ عنه متن اللغة باطلٌ؛ لأنَّ في العلمين يءكر قواعد كُلية لم ءذكر فيه؁ وكتب اللغة خالية عن جُلِّها .

السادس: أن يُنسب علماء العلمين إلى الجنون أو السقه؛ إذ العاقل لم يءكر ما ليس له أصل وما يكون فالءاعي أصله .

السابع: أن يقول: بآخطئة العلماء الءين رجعوا /4/ إلى كآبهم في جميع الأعصار لإأبات المأاب .

الآامن: أن يقول بآخطئة اللغويين طراً إذ المعاني الءي ءءل آا المراد أكثر من أن آصَ مع أنهم لم يءكروا جُلِّها الءي كان آا القواعد والقياس إذا لم يكن له آصوصية ما .

الآاسع: أن يقول: بصحة اشأاق الفعل المآرء من الاسم الجامء ءون المآرء فيه مع كون الأول غير ءاآل آا القياس والآاني ءاآل فيه .

العاشر: أن يقول: لا يجوز استعمال اللفظ في المعنى المآرءي الءي لم يآب آا العرب استعماله فيه بالآصوص؁ وبعبارة أخرى يقول: أن وُضِعَ المآرءات شآصي لا نوعي؁ وهو قول غير المآقين واللوازم كُلهما بءيهية البطلان .

أمَّا الأول؛ فلأنه لم يآقوه به أءء من لءن آءم إلى يومنا هذا؁ وأمَّا الآاني؛ فلأنه آلاف ما نرى ونشاهء من طريقتهم وسجيتهم؁ ومع ذلك لا يكون ذلك من معاني الألفاظ؁ ولم يكن لكل مادة آصوصية ما؁ فضلاً عن كل صيغة وآغير .

أمَّا الآالآ: فلما مرَّ في المقدمة وكذلك الباقي فلظهور فسآءها لم نآوخ لآكرها؁ فآلك عشرة كاملة نآآصر عليها؁ فمن آأمل فيما أصلناه يمكن له الاآآاء أكثر مما مرَّ .

إذا آب بطلان هذا الكلام بأن أن ما آبءاً به سُيِّرَ إلى من بعض المشاهير العظام؁ أن هذه الزيآاء أي في الأبواب المآرء فيها ليست قياساً مطرءاً؁ فليس لك أن نقول مثلاً في ظُرْف: أُظِرْف؁ وفي نصر: أنصِرَ /ظ4/ ولهذا رُءَ على الأآفش⁽¹⁾ في قياس أظنَّ وأآسبَّ وأآال على أعلمَّ وآرَى؁ وكذا لا آقول: نصَّرَ ولا ءآَل؁ وكذا في غير ذلك من الأبواب؁ بل يآآاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين؁ وكذا استعماله في المعنى المعين؁ فكما أن لفظ أءهب وأءل يآآاج فيه إلى السماع؁ فكذا معناه الءي هو النقل مثلاً؁ فليس لك أن آستعمل أءهب بمعنى أزاله الءهاب أو عرَّضَ للءهاب أو نحو ذلك⁽²⁾؁ أمَّا مآمول على الاجآهاد؁ أمَّا معناه أن كل لفظ بعء الصلاآية لذلك المعنى المعين يجوز نقله إلى الباب المفيد لذلك المعنى لا مطلقاً؁ ونحن قائل بذلك أيضاً؁ ولا نأبي عنه؁ وما يءكر على الأآفش وجه ظاهر إذ الآعية إلى آلاآة مفاعيل ليس يصلآ لها كل مادة؁ وما آبب فهو صالح لها؁ فنآآصر إلى السماع أي إلى الصالآ إذ العاقل لا يقول: أن اللفظ إذا كان صالحاً لمعنى آوقف على السماع بعء آبوت القانون في أمثال المقام أو في المقام وكذا ما مَثَّلَ بنحو: أُظِرْفَ و أنصِرَ و نصَّرَ و ءآَل؁ إذ هذه الألفاظ في هذه المعاني ليست مفيداً لشيء من المعاني الصآيحة وإنما عرَّ المأاب بهذه العبارة؛ لأنه مانوس بفهم المبآءئين إذ وُضِعَ الكتاب لهم؁ وبالجملة فإن أراد من هذا الكلام ما ذكرناه من المآمل فيها وإلا يُرء عليه ما يرء /5/ على صاحبه ولا نطيل الكلام بعء ما مرَّ إذ هو ظاهر البطلان؁ وعلى الله الآكلان وبه الآوفيق نآمءه أولاً وآخراً هو مصلياً

1- ينظر: الآبيل والآكميل في شرح كتاب الآسهيل: 168/6؁ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 574/1.

2- ينظر: شرح شافية ابن الآآب - الرضي الأسآرابآي: 84-85.

على نبيه وعلى آله، جعل الله مساعينا مشكورة في يوم الحساب وجعلها جنة يومئذٍ عن العقاب بحق محمد وآله الأطهار الأطياب، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

المصادر

- القرآن الكريم .
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت .
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، ط15، ٢٠٠٢ م .
- بحار الأنوار العلم الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة الحجة فخر الامة المولى الشيخ محمد باقر بن مولانا محمد تقي المجلسي(ت1111هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت - لبنان، 1983م .
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م .
- البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناحي رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر (ت ١٤٢٩ هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة - مصر، ٢٠٠٦ م .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٠)، ط1، ١٩٩٧ - ٢٠٢٢ م .
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان، ط1، 1900م .
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، ١٩٨٧م .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، محمد محسن بن علي المنزوي الطهراني المشهور بأغا بزرك الطهراني (ت1389 هـ)، دار الاضواء- بيروت، ط2، 1982م .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري الموسوم بـ (التخمير)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧ هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، ١٩٩٠ م .
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ٢٠٠١ م .
- شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهد للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣ هـ): تحقيق: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفراف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد



- محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٩٧٥ م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مصر- مكتبة الثقافة الدينية، ط1، ٢٠٠٤ م.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي (ت ١٠١٠ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو (ت ١٤١٤ هـ)، دار الرفاعي - الرياض، السعودية، ط1، (١٩٨٣ - ١٩٨٩ م).
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، ط1، 2002 م.
- علم البيان، عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت - لبنان، ط1، ١٩٨5 م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط8، ٢٠٠٥ م.
- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، ١٩٧٢ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط3، 2019 م.
- اللحة في شرح الملحمة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصانع (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، ٢٠٠٤ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، ٢٠٠٠ م.
- المختصر الوجيز في شرح السلم المنورق في علم المنطق، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، شرح أبي زيد محمد سعيد البحيري، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي .
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر